الأمم المتحدة

CEDAW/C/SR.868

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
04 May 2009
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة الثالثة والأربعون

محضر موجز للجلسة ٨٦٨

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الاثنين، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة المؤقتة: السيدة شيمونوفيتش

المحتويات

افتتاح الدورة

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

أداء أعضاء اللجنة الجدد العهد الرسمي

تقرير الرئيسة عن الأنشطة التي تمت بين الدورتين الثانية والأربعين والثالثة والأربعين للجنة انتخاب أعضاء المكتب

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر وإرسالها في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة عقب انتهاء الدورة بفترة وجيزة.

09-26939 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

افتتاح الدورة

١ - **الرئيسة المؤقتة:** أعلنت افتتاح الدورة الثالثة والأربعين للجنة.

٢ - **السيد نديايي:** (مدير شعبة مجلس حقوق الإنسان والمعاهدات): وجه الانتباه إلى عدد من الإنجازات المهمة التي تحققت في مجال حقوق الإنسان منذ الدورة السابقة للجنة. وقال إن الجمعية العامة اعتمدت البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ في الذكرى الستين لتوقيع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأضاف أن هذا البروتوكول يعطي صلاحية للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أن تتلقى وتفحص الرسائل الفردية في حالات انتهاك أي من الحقوق الواردة في العهد. وأوضح أن اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قد انتخبت أول عشرة من أعضائها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وستعقد دورتها الافتتاحية في شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٣ - واستطرد قائلاً إن الاجتماع الثامن المشترك بين اللجان الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ خصص بأكمله لتنسيق طرق العمل المتبعة في هيئات المعاهدات، والتي تبنى أغلبها بالفعل مبادئ توجيهية منقحة لوضع تقارير الدول الأطراف، وسوف تشجع الدول الأطراف اعتباراً من عام ٢٠١٠ على استخدام النظام الجديد لرفع تقاريرها. وأوضح أنه كانت هناك أيضاً مناقشة حول أنشطة متابعة توصيات هيئات المعاهدات، وتم تشجيع الخبراء في هذه الهيئات على المشاركة في تلك الأنشطة. وقال إن هناك أيضاً توصية لكل هيئة من تلك الهيئات بتقييم وتحليل الطرق التي تتبعها في متابعة تلك التوصيات. وأعلن أنه سيجري تحليل عالمي للإجراءات على أساس التقييم الذي ستجريه كل هيئة من هذه الهيئات من الآن وحتى عام ٢٠١٠. وأضاف أن اللجنة سيكون لها إسهام حيوي في هذا المجال وفي وضع استراتيجية لمتابعة توصياتها بصورة فعالة وتتسم بالكفاءة.

٤ - ومضى يقول إن الجمعية العامة قد اتخذت في دورتها الثالثة والستين قراراً بتكثيف جهودها للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة. وأنها حثت في هذا القرار جميع الدول على أن تضع نهاية للإفلات من العقاب بالتحقيق مع مرتكبي هذا العنف وتقديمهم للمحاكمة ومعاقبتهم، بما يكفل حصول المرأة على فرص متساوية في العدالة، والقضاء على المواقف التي تبرر جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات. كما أكد القرار على ضرورة استبعاد قتل وتشويه النساء والفتيات وجرائم العنف الجنسي ضدهن من أحكام العفو في سياق عمليات فض النزاعات. وأوضح أن الجمعية العامة قد أكدت أيضاً على مشاركة المحاكم الجنائية الدولية المخصصة في وضع نهاية للإفلات من العقوبة، وعلى المساهمة التي يمكن أن تقدمها المحكمة الجنائية الدولية. وذكر أن القرار حث أيضاً الدول على النظر في الانضمام إلى نظام روما الأساسي أو التصديق عليه.

٥ - وأردف قائلاً إن الوحدة المعنية بحقوق الإنسان المكفولة للمرأة وبالقضايا الجنسانية التابعة لمفوضية حقوق الإنسان عقدت حلقة نقاش عن أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ودورها في الحالات التي تعقب النزاعات، وعن المحاكمات الناجزة في قضايا العنف الجنسي. وقد طرحت في هذه المناقشة دراستان أعدتهما الوحدة عن هذه المواضيع.

٦ - ومضى يقول إن الدورة الثالثة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل عقدت أيضاً في شهر كانون الأول/ديسمبر واستعرضت السجلات الخاصة

بحقوق الإنسان من ١٦ دولة من الدول الأعضاء. وقد أشارت الدول الأعضاء أثناء التحاور إلى الكثير من توصيات هيئات المعاهدات، بما في ذلك توصيات اللجنة نفسها. وأعلن أن الدورة الرابعة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل سوف تعقد في شباط/فبراير ٢٠٠٩، وأن بلدين من البلدان التي ستخضع للاستعراض في تلك الدورة، وهما ألمانيا والكاميرون، سيكونان من بين البلدان التي سيشملها النظر خلال الدورة الحالية للجنة أيضاً.

٧ - وأضاف أنه في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، سيعقد في جنيف اجتماع لمتابعة أعمال المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية، والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأوضح أن رؤية اللجنة للقضاء على التمييز العنصري سوف تغني المناقشات بشكل كبير.

٨ - وأعلن أن الدورة الثالثة والأربعين للجنة تتزامن مع الدورة الخمسين للجنة حقوق الطفل، وأنه سيتم تنظيم حفل عشاء لإتاحة الفرصة لأعضاء اللجنتين لتبادل وجهات النظر. وأضاف أن اللجنة سوف تدرس في دورتها الحالية تقارير سبع دول من الدول الأطراف ومدى تنفيذ الاتفاقية في إحدى الدول الأطراف التي لم تبعث بتقريرها. وأعلن أنه بالإضافة إلى ذلك، ستواصل اللجنة عملها بموجب البروتوكول الاختياري، وستدرس توصيات الاجتماع الثامن المشترك بين اللجان وستعقد اجتماعاً غير رسمي مع ممثلي المنظمات غير الحكومية واجتماعاً خاصاً مع ممثلي هيئات الأمم المتحدة. وفي ختام كلمته توجه بالشكر إلى الرئيسة لما قامت به من أعمال تتسم بالكفاءة طوال السنتين الماضيتين.

٩ - **السيدة تشوتيكول:** تساءلت عما إذا كانت مشكلات ميزانية المفوضية قد تم حلها.

١٠ - **السيد نديايي** (مدير شعبة مجلس حقوق الإنسان والمعاهدات): قال إن القرار بشأن البرنامج ١٩ لم يعتمد بتوافق الآراء. وأوضح أنه يبدو من غير المحتمل توفير الموارد الإضافية المطلوبة، وإن كانت المفوضية تكافح للإبقاء على خدماتها عند مستواها الجاري.

١١ - **السيدة بلميهوب - زرداني:** طلبت معلومات عن أي متابعة تمت للقرار الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان مؤخراً بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

١٢ - **السيد نديايي** (مدير شعبة مجلس حقوق الإنسان والمعاهدات): قال إن قراراً بشأن الحالة في غزة قد اعتمد بأغلبية الدول في دورة استثنائية لمجلس حقوق الإنسان عُقدت في الأسبوع الماضي. وأضاف أن القرار قد أشار إلى انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وطلب إلى رئيس المجلس أن يعين بعثة لتقصي الحقائق للتحقيق في هذه الانتهاكات. وأعرب عن أمله في أن تسهل إسرائيل دخول البعثة إلى قطاع غزة.

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال (CEDAW/C/2009/I/1)

١٣ - **الرئيسة المؤقتة:** وجهت الانتباه إلى الوثيقة CEDAW/C/2009/I/1 وقالت إنها تعتبر أن اللجنة تريد إقرار جدول الأعمال المؤقت وتنظيم الأعمال، رهنا بأي تعديلات ضرورية.

١٤ - وقد تقرر ذلك.

أداء أعضاء اللجنة الجدد العهد الرسمي

١٥ - السيدة أملين، والسيدة أووري، والسيدة بايلي، والسيد برون، والسيدة جايسنغ، والسيدة موريو دي لا فيغا، والسيدة بوبسكو، والسيدة راسخ أدوا العهد

الرسمي المنصوص عليه في الفقرة ١٥ من النظام الداخلي للجنة.

تقرير الرئيسة عن الأنشطة التي تمت بين الدورتين الثانية والأربعين والثالثة والأربعين للجنة

١٦ - **الرئيسة المؤقتة:** عرضت التطورات التي حدثت منذ الدورة الثانية والأربعين للجنة، فذكرت أنه بينما ظل عدد دول الأطراف في الاتفاقية ثابتاً عند ١٨٥ دولة، فإن استراليا وموزامبيق قد صدقتا على البروتوكول الاختياري، ليصل مجموع عدد الأطراف في هذا الصك إلى ٩٦ دولة. وأوضحت أنه لم يتم قبول أي دولة إضافية لتعديل الفقرة ١ من المادة ٢٠ من الاتفاقية بشأن توقيت اجتماعات اللجنة.

١٧ - وأعلنت أنها شاركت في المؤتمر العالمي الثالث لمناهضة الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين، الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وقالت إنها ألقت كلمة في حلقة عمل بشأن الاتجار بالأطفال أبرزت فيها الأبعاد الجنسانية لعملية الاتجار والعمل الذي قامت به اللجنة بموجب المادة ٦ من الاتفاقية. وأضافت أن خطة العمل التي جاءت في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو، تدعو إلى التصديق على الاتفاقية، وهي خطوة إيجابية وإن لم تكن كافية لإدراج المنظور الجنساني بشكلٍ كامل في الوثيقة الختامية.

١٨ - وقالت إنها شاركت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في ندوة عن تأثير العنف ضد المرأة على الأسرة، وهي الحلقة التي عقدت في الدوحة بقطر، وأوضحت أن الحلقة ناقشت العنف ضد المرأة، والصكوك الدولية والإقليمية، وكذلك إصلاح القوانين والسياسات، وأهمية جمع البيانات، واستخدام المؤشرات المتعلقة بالعنف ضد المرأة.

١٩ - ومضت تقول إنها حضرت الاجتماع الثامن المشترك بين اللجان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بمصاحبة السيدة بالميهوب - زرداني والسيد فلنترمان. وأضافت أنها حضرت في نفس الشهر الدورة الافتتاحية لمنتدى قضايا الأقليات التي ركزت على الأقليات والحقوق في التعليم. وذكرت أنها شرحت في هذا المنتدى توصيات اللجنة المتعلقة بنساء وفتيات الأقليات، وأكدت أهمية إدراج المنظور الجنساني في الوثيقة الختامية.

٢٠ - وذكرت أنها أثناء السنتين اللتين تولت فيهما رئاسة اللجنة، حصلت اللجنة على أوقات إضافية لاجتماعاتها، ونظرت في ٦٦ تقريراً، مما ساهم في الانتهاء من الأعمال المتأخرة. وأوضحت أن اللجنة ستعقد - كحل على المدى البعيد - ثلاث دورات سنوياً اعتباراً من عام ٢٠١٠، وأنه ينبغي للدول الأطراف أن تساهم برفع تقاريرها في حينها. وذكرت أن انتقال اللجنة إلى جنيف قد تم بطريقةٍ سلسة للغاية، مع المحافظة على علاقات جيدة بشعبة النهوض بالمرأة. وأضافت أن اللجنة أوضحت أيضاً أنها ترغب في الارتباط بالبنيان الجنساني الجديد، ولذا فإنها ستواصل عقد دورة واحدة سنوياً في نيويورك.

٢١ - ومضت تقول إن اللجنة قد اعتمدت التوصية العامة رقم ٢٦ بشأن العاملات المهاجرات، ولكنها ما زالت متأخرة في عملها في مشروع التوصية العامة بشأن المادة ٢. كما أنها بدأت عملها في التوصية العامة بشأن النساء المسنات وتوصية عامة أخرى بشأن الآثار الاقتصادية للطلاق.

٢٢ - وأردفت تقول إنه خلال تلك المدة، ركزت اللجنة جهودها على تنفيذ الاتفاقية والملاحظات الختامية وعلى الدول الأطراف التي لم ترسل تقاريرها. وبينت أن المبادئ التوجيهية الجديدة لإعداد التقارير تتضمن طلب

معلوماتٍ عن تنفيذ الملاحظات الختامية السابقة. وأعلنت أنه تم تغيير تواتر الحوارات البناءة إلى كل أربع سنوات على الأقل، كما أدخلت إجراءات جديدة للمتابعة من أجل تنفيذ الملاحظات الختامية بشأن قضيتين ملحتين خلال سنتين. وأضافت أن أول زيارة متابعة قد تمت بالفعل. وأعلنت أن ١٦ دولة من الدول الأطراف التي تأخرت كثيراً في تقديم تقاريرها الأولية ، وأن ٤ دول أطراف تأخرت تقاريرها الدورية لأكثر من ١٠ سنوات، قد دعيت كلها إلى تقديم تقاريرها.

٢٣ - وأضافت أنه رغم التقدم المحرز، فإن الأمر بحاجةٍ إلى مزيدٍ من الجهود من جانب جميع أصحاب المصلحة حتى يمكن تحقيق نتائج في حياة كل امرأة. ودعت مفوضية حقوق الإنسان إلى مواصلة دعمها وتخصيص مواد بشرية ومالية إضافية لعمل اللجنة، بالإضافة إلى توفير المساعدة التقنية في إعداد التقارير أو في تنفيذ الملاحظات الختامية إلى الدول الأطراف التي تحتاج إلى هذه المساعدة. واختتمت كلامها بالقول إن اللجنة ينبغي لها، في عام ٢٠٠٩، أن تغتنم حلول الذكرى الثلاثين للاتفاقية والذكرى العاشرة للبروتوكول الاختياري لكي تزيد من التوعية بهذين الصكين وبتأثيرهما على القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

انتخاب أعضاء المكتب

٢٤ - **الرئيسة المؤقتة:** دعت إلى تقديم الترشيحات لمنصب الرئيس وفقاً للنظام الداخلي للجنة.

٢٥ - **السيدة جبر:** قالت إن اللجنة بحاجةٍ إلى بعض الوقت لإجراء مشاورات.

وعلقت الجلسة الساعة ١٠/٥٥ ورفعت الساعة ١٣/٠٠.